

في الجوهرة او مات فيها سنور اي هو نوح منها اي من اليبير اربعون دلو
 وجوبا وما زاد الى اثنين فالعشرون استحبابا والاصل في الاما روى
 عن ابي سعيد الخدري في الحاجة نوت في اليبير نوح منها اربعون دلو
 والحاجة ونحوها ثمانية فاحذرت حكمها في بظاهرة اليبير يطهر الدلو
 والشابكسرا للورد والبكرة ونواحي اليبير ويد المستقي روى ذلك عن ابي
 يوسف لان نجاسة هذه الاشياء نجاسة اليبير فيكون يطهرها بظهورها
 نيبا المخرج كعروة الابرين تظهر بظاهرة اليد النجسة في الغسلة
 الثالثة ويد المستقي تظهر بظاهرة المحل وكوز الخمر يظهر تبعا اذا صار
 خلا فيل لا يطهر الدلو في حق يبر اخرى كدم الشهيد ظاهر في حق نفسه
 لا غيره ولا يحكم بظاهرة اليبير ما لم ينفصل الدلو الاخير عن راس اليبير
 عندها لان حكمه الدلو الاخير حكمه المتصل اما عند حذر نظره بالانفصال
 عن الماء لا اعتبار بما يتقاطر للضرورة وعمرة الخلاف في الظاهر فيما اذا انفصل
 الدلو الاخير عن الماء ولم ينفصل عن راس اليبير واستنق من ما بها خذلت
 عاد الدلو عنددها الماء الماخوذ قبل العود بحسن وعنده طاهر كما
 في الزبلي وان ما نبت فيها اي في اليبير شاة او كلب او ادمي نوح جميع
 الماء روى الطحاوي ابن نجيبا وقع في بيزرم زمم فمات فيها فامر ابن عباس
 وابن الزبير رضي الله عنهما فاخرج وامرهما اتيته فنزحت والصحابة متوافرون
 من غير تكبير فكان اجماعا ثم ما كان فوق الحاجة دون الشاة بلحوق بالحاجة
 هذا اذا مات الحيوان فيها فاما اذا خرج جيفا للصحيح انه ان لم يكن نجس
 العين ولم يكن في بدنه نجاسة ولم يدخل فاه في الماء لم يتنجس الماء وان
 ادخل فاه فيه فمعتبر بسوره فان كان سوره طاهرا فالما طاهر وان كان
 نجسا فالما نجس وان كان مستوكا نوح جميعه وان كان مكرها فالما مكرها
 فيستحب نوحها والخمر نجس العين وفي الكلب والبيات والصحيح العين
 طاهر وهو نجس على النجاسة

ويستحب نوحها اذا كان
 ولو اخرج في الباقين
 الواقع في ذلك
 المستحب ان يكون
 فان نوحها ان كان
 نجاسة نوح جميع
 طهرها ويقدم منه
 انه نوح جميعها
 ايضا بغير نجسها
 فان نوحها نجسها
 لانها كالبرديين
 فان نوحها حكما
 فليعلم انه كانه
 نجس

بخت العين فلا يفسد الماء لم يدخل فاه بدليل الانتفاع به
 حراسة واصطياد او اجارة وبيعها ولو وقع اكثر من قارة فالاربعة
 اي اذا وقع في اليبير فارة او اثنتان او ثلثة او اربعة فحكمها حكم الواحد
 نوح منها عشرون دلو وجوبا ولو كان الواقع حنثا فحكمها حكم الوجبة
 نوح من اليبير اربعون دلو وجوبا فاذا زاد الواقع على الخمس حتى وصل
 الى التسع اي حكمها حكم الحاجة حتى ينوح اربعون ولو كان الواقع
 عشرا فحكمها حكم الشاة في نوح جميع الماء ولو وقع في اليبير فان كان
 كهيئة الدجاجة في الحنة فانبعون لان ما قارب الشيء اعطى حكمه وفي
 المسنورين نوح كلها اي اذا وقع في اليبير مرتان نوح ما اليبير طهرا كما
 نقل في الفرع عن الظهيرية ولو كانت الفارة بمجر وجهه يتروح جميع الماء
 لاجل الدهر ولو وقع الكلب او الخنزير فيها اي في اليبير نوح حتى اي نوح ما رواها
 وهذا من باب اطلاق المحل وارادة المحل والانتفخ الحيوان في اليبير او تسخ
 نجسها ووجب نوح جميعه الماسوا صغر الحيوان او كبيره ودكوا النقص
 عقب الانتفخ لبيلا يلهو او اللقح حثما غير حكمه الانتفخ لان النقص
 اكثر افساد الماء واذا انتفخ الحيوان ولم يدبر حتى وقع الحيوان واليبير
 اعادة واصلاة ثلاثه ايام وليا لها يعني في حق الصلاة حتى يجيب
 على من نوحها منها ان يعبد صلاحها لصلاحها بالوضوء منها وانما في حق نجسها
 فانه يحكم بنجاستها في الحان غير اسناد لانه من باب وجود النجاسة
 في الثوب حتى اذا كانوا غسلوا الثياب بما يلازمهم لا غسلها على الصحيح
 كذا في الزبلي وغيره وان لم يتنسخ الحيوان في اليبير اعادة واصلاة يومين
 وعسلوا كل شئ اصانه ما رواها لانه حكمه نجاسته ما اصابه ما وصا
 في حاله ولو لم يتنسخ فعاد الانتفخ دليل ثوب العمد لان الحيوان اذا
 مات ينزل الى قعر اليبير فينظفوا فلا بد لذلك من معنى زمن فقد رد ذلك احتياطاً

قوله وعنده
 وطاهر ولو كان
 ان يكون
 وحقها
 مما يلزم
 عليه
 انما قضى
 بالو كايه
 طاهر وهو
 نجس على النجاسة

فانما
 انما
 انما
 انما
 انما
 انما

مطلب

مطلب

احمد
 ان يتنجس
 فاحذر
 ح

مطلب